

طلب تحرك عاجل - المرصد

معلومات جديدة
BHR 001 / 0812 / OBS 048.13
حكم قضائي/مضايقات قضائية
البحرين
2 مارس/أذار 2015

مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان هو برنامج مشترك بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، تلقى معلومات جديدة وطلبات بتحرككم العاجل في الموقف الآتي في البحرين.

المعلومات الجديدة:

تم إخطار المرصد من مصادر موثوقة بشأن استدعاء نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان ونائب الأمين العام للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان¹ إلى مركز شرطة مدينة حمد.

في 26 فبراير/شباط 2015 تلقى نبيل رجب استدعاءً إلى مركز شرطة مدينة حمد لاتهامه بـ "التحريض على كراهية النظام". في 1 مارس/أذار ذهب نبيل رجب إلى مركز الشرطة حيث تم استجوابه بشأن كلمة ألقاها في فبراير/شباط 2011. أنكر نبيل رجب الاتهامات وطالب محاميه بإسقاط الاتهامات. طبقاً للإجراءات المتبعة فإن الشرطة هي المسؤولة عن جمع الأدلة والتحريات وتقديمها إلى النيابة العامة، التي ستفصل في أمر إصدار اتهامات ضد نبيل رجب أم لا.

يعرب المرصد عن عميق قلقه إزاء الاستدعاء الجديد، والاتهامات الجديدة المحتملة بحق نبيل رجب، الذي سبق الحكم عليه بالحبس ستة أشهر في 20 يناير/كانون الثاني 2015، والذي من المقرر أن تنعقد جلسة الاستئناف الخاصة بقضيته تلك في 4 مارس/أذار 2015 (انظر الخلفية).

يذكر المرصد بأن الاتهامات بـ "التحريض على كراهية النظام" تناقض القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما الحق في حرية التعبير. يعتبر المرصد أن نبيل رجب مستهدف بسبب أنشطته المشروعة بمجال حقوق الإنسان.

من ثم، فإن المرصد يهيب بالسلطات البحرينية أن تكف عن جميع أعمال المضايقات – ومنها المضايقات القضائية – بحق نبيل رجب، وأن تلتزم بالمعايير والمبادئ الدولية ذات الصلة، لا سيما إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع من ديسمبر/كانون الأول 1998، فضلاً عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي صدقت عليها البحرين.

خلفية:

في 20 يناير/كانون الثاني 2015 حكمت محكمة الجنايات الصغرى الثالثة على نبيل رجب بالحبس ستة أشهر بناء على اتهامات بـ "إهانة مؤسسة عامة والجيش" عن طريق موقع تويتر. دفع محامو نبيل رجب كفالة 200 دينار بحريني وطعنوا على الحكم. حتى لا يتم حبسه على ذمة صدور حكم الاستئناف. طبقاً لقانون الإجراءات الجنائية فإن الأحكام الصادرة عن محاكم الجنايات الصغرى يمكن تعليقها مع دفع كفالة، بالاتفاق مع القاضي. إلا أن حظر السفر المفروض على نبيل رجب سيظل سارياً إلى أن تظهر نتيجة الطعن.² سوف تنعقد جلسة الاستئناف في 4 مارس/أذار 2015.

في 2 نوفمبر/تشرين الأول 2014 أمرت محكمة الجنايات الصغرى الثالثة بالإفراج عن نبيل رجب لكن منعه من مغادرة البلاد وأعلنت أن الحكم سيصدر في 20 يناير/كانون الثاني 2015.

¹ نبيل رجب أيضاً عضو في اللجنة الاستشارية لـ قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش ورئيس مؤسسة CARAM آسيا.

² في البداية قرر القاضي الإفراج عن نبيل رجب دون تقييد تنقلاته. لكن بعد طلب من النيابة قدم "أدلة" على أن رجب يخطط للسفر، قرر القاضي الإبقاء عليه رهن المراقبة ومنعه من مغادرة البلاد قبل انعقاد الجلسة القادمة. لم يطعن نبيل رجب أو محاميه على "الدليل" المزعم المقدم من النيابة، ولم يمنح حق الطعن على ذلك القرار.

أثناء جلسة المحكمة، شُحج ثلاثة من ممثلي السفارات الأجنبية واثنين من ممثلي منظمات المجتمع المدني بالحضور. لم يُسمح لستة من أقارب نبيل رجب بالحضور. في البداية قرر القاضي الإفراج عن رجب دون إجراءات تقيد تنقلاته. لكن بعد طلب من النيابة وفر "أدلة" على أن رجب يخطط للسفر، قرر القاضي إبقائه قيد المراقبة ومنعه من مغادرة البلاد قبل جلسة المحكمة التالية. لم يطلع نبيل رجب أو محاموه على "الدليل" المزعم الذي جلبته النيابة، ولم يحصلوا على الحق في الطعن على هذا القرار. أعلنت المحكمة أن الحكم سيصدر في 20 يناير/كانون الثاني 2015.

في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2014 كان قد تم استدعاء نبيل رجب من قبل الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني التابعة لإدارة البحث الجنائي على ذمة الاتهام بـ "إهانة مؤسسة عامة" من خلال تويتر. وكان التحقيق بشأن بعض التغريدات المنشورة للسيد رجب على موقع تويتر، والتي زعمت إدارة البحث الجنائي أنها -مهيئة- لوزارة الخارجية، بموجب المادة 216 من قانون العقوبات البحريني. قررت إدارة البحث الجنائي احتجاز السيد رجب قبل عرضه على النيابة العامة في 2 أكتوبر/تشرين الأول لإجراء المزيد من التحقيقات. قررت النيابة العامة التحفظ على نبيل رجب لمدة 7 أيام رهن الاحتجاز على ذمة التحقيق. في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2014 مثل نبيل رجب مرة أخرى أمام النيابة العامة في المنامة وتم إخطاره بأن وزارة الدفاع تقدمت بشكوى حول نفس التغريدة، وكانت موضوع التحقيق السابق. دام الاستجواب لنحو 40 دقيقة.

أكد نبيل رجب على موقفه السابق إذ أنكر جميع المزاعم المنسوبة بحقه وشدد على أنه لم يفعل أكثر من ممارسة حقه في التعبير في مسألة تعدد مما يدخل في إطار مناقشة لموضوع عام ومسألة مطروحة للنقاش في الصحافة المحلية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي بل وحتى في التصريحات الرسمية للمسؤولين البحرينيين. وفي اليوم نفسه أمرت النيابة العامة باستمرار احتجازه وقررت إحالة القضية للمحاكمة أمام الدائرة الجنائية الصغرى الثالثة. وفي 19 أكتوبر/تشرين الأول 2014 بدأت الدائرة الجنائية الصغرى الثالثة في محاكمة نبيل رجب. تم إرجاء الجلسة إلى 29 أكتوبر/تشرين الأول ثم إلى 2 نوفمبر/تشرين الثاني للنطق بالحكم.

وفي قضية سابقة، في 9 يوليو/تموز 2012 كان قد تم القبض على نبيل رجب من بيته³ بعد أن نشر تغريدات على موقع تويتر بتاريخ 2 يونيو/حزيران: "خليفة - دع عنك [سكان] المحرق وشيوخها. الجميع يعلم أنه لا شعبية لك ولولا الحاجة للريبة لما خرجوا لك مستقبليين - متى ستنتحي؟"

وفي اليوم نفسه، حكمت الدائرة الخامسة الصغرى جنايات على نبيل رجب بالحبس ثلاثة أشهر بزعم تشهيره بسكان المحرق من خلال تغريدات منشورة على حسابه على تويتر. في 23 أغسطس/آب 2012 تمت تبرئة نبيل رجب أمام محكمة التمييز العليا.

لكن في 16 أغسطس/آب 2012 حكمت المحكمة الجنائية الصغرى أيضاً على نبيل رجب بالسجن ثلاث سنوات. مثل نبيل رجب أمام المحكمة في ثلاث قضايا على صلة بمشاركته في تجمعات سلمية تطالب بدعم الحريات الأساسية والديمقراطية:

- القضية الأولى على صلة بتهم "المشاركة في تجمهر غير قانوني" و"دعوة الآخرين للانضمام" على صلة بمظاهرة تم تنظيمها في 31 مارس/آذار 2012 في المنامة للتنديد باحتجاز مؤسس مركز الخليج لحقوق الإنسان، والرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان، والمدير السابق لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "فرونت لاين ديفنדרز"، عبد الهادي الخواجة.

- القضية الثانية تخص اتهامات بـ "التورط في ممارسات غير قانونية والتحريض على التجمهر والدعوة لمسيرات غير مرخص لها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي" على صلة بمظاهرة في المنامة بتاريخ 12 يناير/كانون الثاني 2012.

- القضية الثالثة تخص الاتهامات بـ "المشاركة في تجمهر غير قانوني" على صلة بعدة مظاهرات شهدتها المنامة في فبراير/شباط 2012.

حكمت المحكمة على نبيل رجب بالسجن عاماً في كل من هذه القضايا الثلاث.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2012 خففت محكمة التمييز العقوبة إلى السجن عامين، الذي أتم عقوبته وتم الإفراج عنه في 24 مايو/أيار 2014.

³ انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=nENlacyy3Sw&feature=youtu.be>

التحركات المطلوبة:

إن المرصد يهيب بحكومة البحرين أن:

1. الكف عن أعمال المضايقات وتشمل المضايقات القضائية، بحق نبيل رجب، وبحق جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين.
2. ضمان السلامة البدنية والنفسية لنبيل رجب ولجميع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين.
3. الالتزام في كل الأحوال بأحكام إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي تم اعتماده في 9 ديسمبر/كانون الأول 1998 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. والالتزام على وجه التحديد بما يلي:
 - المادة 1، التي نصت على: "من حق كل شخص، بمفرده وبلاشتراك مع غيره، أن يدعو ويسعى إلى حماية وأعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي".
 - المادة 6 (ج) التي نصت على: "دراسة ومناقشة وتكوين واعتناق الآراء بشأن مراعاة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجال القانون وفي التطبيق على السواء، وتوجيه انتباه الجمهور إلى هذه الأمور بهذه الوسائل وبغيرها من الوسائل المناسبة".
 - المادة 12.2، التي تنص على: "تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة التي تكفل لكل شخص حماية السلطات المختصة له بمفرده وبلاشتراك مع غيره، من أي عنف أو تهديد أو انتقام أو تمييز ضار فعلاً أو قانوناً أو ضغطاً أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته أو ممارستها المشروعة للحقوق المشار إليها في هذا الإعلان".
4. ضمان، في كل الظروف، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بموجب معايير حقوق الإنسان الدولية، والمواثيق الدولية التي صدقت عليها البحرين وانضمت إليها.

العناوين:

- الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، فاكس: +973 176 64 587
- الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير الخارجية. هاتف: +973 172 27 555 فاكس: +973 172 6032 12
- الشيخ خالد بن علي آل خليفة، وزير العدل والشؤون الإسلامية. هاتف: +973 175 31 333 فاكس: +973 175 31 284
- شيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، وزير الداخلية. هاتف: +973 17572222 و +973 17390000 بريد إلكتروني: info@interior.gov.bh
- البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة في جنيف، عنوان: 1, chemin Jacques-Attenville, 1292 Chambésy, Switzerland 1218 Grand-Saconnex, CP 39, 96 758 22 41 + فاكس: +973 175 31 284 بريد إلكتروني: info@bahrain-mission.ch

يُرجى أيضاً الكتابة للبعثات الدبلوماسية للبحرين في دولكم المختلفة.

باريس – جنيف، 2 مارس/آذار 2015.

برجاء إخطارنا بأية تحركات اتخذتموها باقتباس من وثيقة التحرك العاجل هذه في ردودكم.

المرصد – وهو مشروع مشترك بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب – يكرس جهده لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ويهدف إلى إمدادهم بالدعم في وقت الحاجة.

للتواصل مع المرصد، اتصل بخط لطوارئ:

بريد إلكتروني: Appeals@fidh-omct.org

هاتف وفاكس الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان: + 33 (0) 1 43 55 18 25 / + 33 (0) 1 43 55 18 80

هاتف وفاكس المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب: + 41 (0) 22 809 49 39 / + 41 22 809 49 29